

# تحرك عاجل

## وفاة سجين قيد الاعتقال بالسرطان

في 4 مايو/أيار 2019 K تُوفيت علياء عبد النور محمد عبد النور، التي كانت تعاني سرطانًا في مراحله المتأخرة، أثناء تكبيلها إلى فراشها في مستشفى توام بمنطقة العين، بعدما تدهورت حالتها الصحية. وكانت علياء تقضي حكمًا بسجنها لمدة عشرة أعوام، بتهم مبهمّة متعلّقة بـ"الإرهاب"، ولا توثقها أي أدلة، واستندت فقط إلى اعترافات انتزعت منها قسرًا. وأثناء اعتقالها، تعرضت علياء للاختفاء القسري والحبس الانفرادي والتعذيب.

**لا حاجة إلى ارسال المزيد من المناشدات. وجزيل الشكر لمن أرسل المناشدات.**

في 4 مايو/أيار 2019، تُوفيت علياء عبد النور محمد عبد النور، التي كانت تعاني سرطانًا في مراحله المتأخرة، أثناء تكبيلها إلى سريرها في مستشفى توام بمنطقة العين في الإمارات العربية المتحدة؛ حيث نُقلت إلى المستشفى في 10 يناير/كانون الثاني 2019، حين أخذت حالتها الصحية في التدهور. ولم تُبلِّغ أسرتهَا على الفور بنقلها، وسُمح لهم بزيارتها للمرة الأولى في المستشفى في 11 فبراير/شباط 2019.

وكانت علياء تقضي حكمًا بالسجن لمدة عشرة أعوام، بعدما أُدينَت بتهمٍ تضمنت "التعامل مع منظمة إرهابية خارج البلاد". وقد استندت الإدانة إلى "اعترافات" انتزعت منها تحت وطأة التعذيب. وعقب اعتقال علياء، استجوبها ضباط الأمن لمدة ساعات، بينما كانت مُكبلة اليدين ومعصوبة العينين، كما هددوها بصعقها بالصدمات الكهربائية، وقتل والديها وشقيقتها ما لم تُدَلِّ باعتراف؛ ثم أرغمت في نهاية الأمر على التوقيع على "اعترافٍ" لها دون أن تقرأه.

وقبل اعتقالها، كانت علياء عبد النور تجمع التبرعات للفقراء والنساء والأطفال المتضررين من الحرب في سوريا، وبعض الأسر المحتاجة في الإمارات العربية المتحدة. واعتقلت عناصر جهاز أمن الدولة علياء

بمنزلها في إمارة عجمان في 28 يوليو/تموز 2015؛ ولم يُبرزوا لها مذكرة بالاعتقال. وقد تعدى الضباط على علياء بالضرب، واقتادوها معصوبة العينين إلى موقع للاحتجاز لم يُكشف عنه. وبعد مرور ثلاثة أشهرٍ سُمح لها بالاتصال بأسرتها للمرة الأولى.

وأدانت دائرة أمن الدولة بمحكمة الاستئناف الاتحادية علياء في بادئ الأمر في 15 فبراير/شباط 2017، وحكمت عليها بالسجن لمدة عشرة أعوامٍ بموجب قانون مكافحة الجرائم الإرهابية لعام 2004، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام 2012؛ ثم أيدت المحكمة الاتحادية العليا الحكم في 15 مايو/أيار 2017.

وكانت منظمة العفو الدولية قد دعت ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى الرأفة بعلياء عبد النور، والأمر بالإفراج عنها مُبكراً لاعتبارات إنسانية، وفقاً لما تنص عليه المادة 32 من القانون الاتحادي رقم 43 لعام 1992.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: علياء عبد النور محمد عبد النور (صيغ المؤنث)  
هذا التحديث الثاني والأخير للتحرك العاجل UA 26/19  
رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/9914/2019/ar/>